

**مشكلة البطالة وآليات العلاج
(دراسة تطبيقية مقارنة
بين حاليّ مصر وماليزيا
بين ١٩٩١ و٢٠١٣)**

سحر أحمد حسن

مدرّسة كلية تجارة، جامعة الأزهر،
فرع البنات - القاهرة.

مقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعانيها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، ولهذا تعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هو تفاقم مشكلة البطالة؛ أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

وهذا ما يؤكد تفاقم مشكلة البطالة في بلد كمصر إلى حد الانفجار الذي تولّد عنه نوع من البطالة لم يكن متعارفاً عليه من قبل، وهو بطالة القطاع الهامشي (المتسول) الذي ملأ شوارع مصر وبات عبئاً أمنياً وهاجساً اجتماعياً يثير قلق سلطات الإدارة المحلية والقائمين على الشأن الاقتصادي وصنّاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ترتب على هذا النوع من البطالة وتنوع مصادرها العديد من المشكلات (Problems) أدت إلى تفاقمها، وهو ما جعلنا نسابق في محاولة لحل هذه المشكلة التي تعد أهم أسباب قيام الثورات ووقودها. وتظهر هنا ضرورة قراءة تاريخ التجارب العالمية، خاصة الناجحة منها، والاطلاع على الأساليب والبرامج التي اتبعتها في التصدي لهذه الظاهرة بهدف الاستفادة منها.

وتبرز التجربة الماليزية كواحدة من أهم القراءات الممكنة إجراؤها، كونها تمثل نموذجاً يُحتذى به بالنسبة إلى كثير من الدول التي تعاني الانتشار الواسع للبطالة. فاحتواء ظاهرة البطالة والسيطرة عليها في ماليزيا كان نتيجة منطقية لنهضة توافرت شروطها الموضوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ساهم أيضاً في اختفاء كل المشكلات المرتبطة بها من (فقر، قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني وعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل... إلخ).

ونسعى في هذه الدراسة إلى التعرف بأهم السياسات والبرامج التي اتبعتها ماليزيا للسيطرة على ظاهرة البطالة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...) لاستخلاص حلول وآليات عملية يمكن الاستفادة منها في وضع خطط وسياسات وبرامج للحد من ظاهرة البطالة.

وتتطلع الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - وضع مفهوم للبطالة يتناسب مع تطور أشكالها وتنوعها ولا سيّما بعد الثورة، إضافة إلى عرض أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاعلت لتدفع بمشكلة البطالة وتجعلها أحد تحديات الوضع الراهن في مصر.

٢ - التعرف إلى النموذج الماليزي بمختلف مكوناته ومقوماته الاقتصادية والاجتماعية، والاطلاع على أهم السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنت من خلالها ماليزيا من تحقيق التنمية والقضاء على ظاهرة البطالة.

٣ - التطرق إلى أهم الدروس والأفكار المستخلصة من التجربة الماليزية في تصميم آليات من شأنها احتواء مشكلة البطالة والتي يمكن لدول العالم الثالث، وبخاصة الإسلامية منها، أن تستفيد منها في مواجهة هذه المشكلة.

ويعتمد البحث على مزيج من التحليل الوصفي والتحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، في توضيح معالم النموذج الماليزي واستخدام برنامج SPSS ونتائجه للمقارنة واستخلاص الآليات المتشابهة، حيث يتم استخدام البيانات لتوضيح التطور الذي لحق بمعدلات البطالة في كل من مصر وماليزيا بواسطة برنامج SPSS في مقارنة السلاسل الزمنية للمرحلة ١٩٩١ مرحلة الإصلاح الاقتصادي في مصر إلى ٢٠١٣ أي قبل الثورة والعوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة وما أدت إليه من قيام الثورة إلى عام ٢٠١٤.

وتدور الدراسة الحالية حول أربعة محاور رئيسية:

أولاً، مشكلة البطالة في مصر: الأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية الراهنة المترتبة عليها.

ثانياً، التجربة الماليزية المقومات الاقتصادية - السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت مشكلة البطالة.

ثالثاً، معالم ونائج النموذج المقارن المحدد لتطور مشكلة البطالة في كل من مصر وماليزيا خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣.

رابعاً، أهم الدروس والأفكار المستخلصة من التجربة الماليزية في مشتركات البلدين لحل مشكلة البطالة في مصر.

أولاً: مشكلة البطالة في مصر: الأسباب والآثار

الاقتصادية والاجتماعية الراهنة المترتبة عليها

لم يخل مفهوم البطالة من بعض الغموض الذي اكتنفه كمصطلح علمي نتيجة تعدد التعريفات الإجرائية لهذا المفهوم وتنوعها. وبما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع دراستنا ومشكلتها وأهدافها. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة والمتعلقة بمصر، ضرورة لا بد من تحديدها للوصول لأهم السياسات والبرامج الملائمة لحل هذه المشكلة في مصر.

١ - تعريف البطالة

للبطالة تعاريف عديدة يهمنها منها النوع الذي يتمثل بالاستخدام غير الكفاء للعمالة. فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل ويطلق على هذا النوع البطالة الرأسية (Unemployment)

Vertical). هذا التعريف للبطالة الرأسية له أهمية قصوى لدينا حيث إن البطالة المقنعة تعتبر أحد أشكال البطالة الرأسية التي تشير إلى الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك في الناتج الكلي، ومن ثم هي الحالة التي تنخفض فيها الإنتاجية الحدية إلى الصفر.

هذا النوع من البطالة هو الأهم لأنه يعبر عن أقصى درجات التعطل الموجودة، وبخاصة في المجتمع المصري وما يترتب عليها من مشكلات كبيرة تتعدى بكثير الحال في البطالة السافرة. فهي تشبه حالة الباعة لسلع رمزية بهدف التسول دون أن يكون لهذه السلع طلب حقيقي يذكر، وبالتالي الإنتاجية الحدية لهؤلاء ولما يقدمونه من سلع يكون صفراً، وهي تعد بطالة (هامشية). هذه النوعية من البطالة تعد هي الأهم كإحدى مراحل تطور إشكالية البطالة وصولاً إلى أنواع امتلأت بها شوارع مصر، إلا أنه لا يوجد لدينا إحصاء كامل لأعدادها وهي ما أفرزته ثورتا مصر (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤)^(١).

هذا التطور الذي لحق بإشكالية البطالة كانت له أسباب سوف نستعرضها في النقاط التالية:

٢ - أسباب تفاقم مشكلة البطالة في مصر

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. وهنا نحاول رصد أسباب هذه المشكلة للوقوف على ما ترتب عليها من مشكلات أخرى.

أ - برنامج الإصلاح الاقتصادي

هو من أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم هذه المشكلة؛ فهو وإن حقق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في جانبه النقدي والمالي، إلا أن ذلك كانت له تكلفته الاجتماعية فزادت أعداد البطالة وخاصة للقدامين الجدد إلى سوق العمل. ويشير المسح الميداني الذي أجراه البنك الدولي^(٢) إلى أن عدم توافر التمويل المصرفي ونقص الطلب في الأسواق قد حدّ بدرجة كبيرة من ربحية المشروعات. ففي حين تحصل ٩٢ بالمئة من المشروعات الكبيرة على قروض وتسهيلات من البنوك نجد أن النسبة تنخفض إلى ٣١ بالمئة بالنسبة إلى المشروعات الصغيرة، و فقط ٣ بالمئة من المشروعات القومية. وهذا يؤدي إلى عدم فتح فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للمساهمة في تخفيف حدة البطالة.

(١) لمزيد من التفصيل حول تعاريف وأنواع البطالة، انظر: المعجم الوسيط، ط ٤ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، <<http://www.almaany.com/appendix.php?language=Arabic>>، ورمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة؛ ٢٢٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)؛ مسوح السكان الناشطين اقتصادياً: العمالة والبطالة (جنيف: مكتب العمل الدولي، ١٩٩٦)، وجيمس جواريتيني وريتشارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٩).

(٢) World Bank Website, <<http://www.worldbank.com>>.

ب - برامج الخصخصة^(٣)

وهي المسؤولة عن بيع القطاع العام، والتي كان من أهم تأثيراتها السلبية تنفيذ برامج للاستغناء عن العاملين وبرامج المعاش المبكر الذي تم تمويله من حصيلة البيع وبالتالي خزينة الدولة.

ج - انخفاض الاستثمارات العامة للدولة في القطاع العام^(٤)

وهو ما أدى بالتالي إلى انحسار فرص العمل. وقد أظهر الواقع الاقتصادي وتطورات التطبيق العملي أنه كنتيجة للتحويل نحو اقتصاد السوق والعمل على مواجهة التضخم تم اتباع سياسات تقييدية مالية ونقدية أدت إلى ظهور الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي^(٥)، التي ساهمت بشكل كبير في خفض الناتج وزيادة معدلات البطالة. ويوضح ذلك ما حدث في أواخر التسعينيات من ما يسمى أزمة السيولة في الاقتصاد المصري وتراكم المخزون الصناعي الذي تزايد من ٢,٧ مليار جنيه في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٨ ثم إلى ٨ مليارات جنيه في الشهر نفسه من عام ١٩٩٩^(٦).

د - انخفاض الاستثمار الأجنبي والعربي المباشر والمدخرات المحلية في مصر^(٧)

وذلك لعدم توافر حوافز حقيقية وبيئة تشريعية تؤمن الاستثمار الأجنبي والعربي في مصر، ويؤكد ذلك ما ذكره فهد راشد الإبراهيم، رئيس مؤسسة ضمان الاستثمار، أن مصر والبلدان العربية تشهد تطورات محورية تنعكس على البيئة السياسية والاقتصادية، ترتب عليها تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ١٤٦ مليار دولار بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، مقابل ٢٤٠ مليار دولار، بنسبة تراجع ٤٠ بالمئة^(٨)، إضافة إلى انخفاض حجم المدخرات المحلية تزامناً مع ارتفاع معدلات التضخم.

هـ - تردي الأوضاع السياسية

وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار بسبب الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط.

(٣) مختار خطاب، «الإصلاح الاقتصادي والخصخصة: التجربة المصرية»، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، <<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a7d984d8a7d8b5d984d8a7d8ad-d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8afd98a-d988d8a7d984d8aed8b5d8aed8b5d8a9-d8aad8acd8b1d8a8d8a9-d985d8b5d8b1.doc>>.

(٤) تقرير البنك المركزي المصري، نهاية السنة المالية ٢٠١٠ - ٢٠١١ (القاهرة: البنك المركزي، ٢٠١١).

(٥) World Employment Report (2005)، «Employment, Productivity and Poverty Reduction, 2004-2005»، pp. 6-14.

(٦) تقارير البنك المركزي المصري للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٨.

(٧) «الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر»، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، <<http://www.sams.edu.eg/crdc/item/196-fdi-an-empirical-study-on-egypt>>.

(٨) أميرة صالح، «تراجع ٤٠٪ في حجم الاستثمار الأجنبي من ٢٠١١ لـ ٢٠١٣»، المصري اليوم، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤، <<http://www.almasryalyoum.com/news/details/582618>>.

و - عدم المرونة

سوق العمل في مصر يوصف بعدم المرونة - حيث لم تزل عقود التوظيف الدائمة في القطاعات الحكومية والخدمية - وبالتالي وجود نظم ترقى نمطية تعتمد بالدرجة الأولى على الأقدمية ولا على الكفاءة الإدارية. وعلى الرغم من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والدور الذي تقوم به البنوك التجارية والزراعية والصناعية وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة إلا أنها لم تعمل على استيعاب عدد كبير من فرص العمل، وهذا قد يرجع إلى الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلي. بالإضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية خاصة إبان ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير وما لحقها من تطورات سياسية.

ز - عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير

لا شك في أن البحوث والتطوير تؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة وإلى خفض تكلفة الإنتاج، وهي أحد عناصر تطوير الإنتاجية. لكن في مصر وصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير^(٩) كما ذكر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار خلال تقرير له عن مؤشرات البحث العلمي، أن نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢,٠ بالمئة فقط خلال عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

ح - استمرار العجز في الميزان التجاري^(١٠)

حيث بلغ ٧,٥٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن أن قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت ٤٦, ١٩ مليار جنيه خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠١٤، مقابل ١١, ٢٥ مليار جنيه للشهر نفسه من العام الماضي، ما يؤثر سلباً في أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية، وبالتالي توفير فرص العمل.

ط - الزيادة المستمرة في عجز الموازنة العامة للدولة^(١١)

كان لها الأثر نفسه؛ فخلال فترة تموز/ يوليو - أيار/ مايو من العام المالي الحالي بلغ العجز في الموازنة نحو ١٨٩ مليار جنيه، أو ما يعادل نحو ٢ بالمئة من الناتج المحلي، وهو ما يقل بنحو ١٦ مليار جنيه عن العجز المحقق خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق. ويرجع ذلك الانخفاض إلى ورود موارد ومنح نقدية وعينية استثنائية ضخمة تقدر بنحو ١١٧ مليار جنيه تقريباً. وفي المقابل انخفاض معدلات تنفيذ الاستثمارات والحزم التنشيطية خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن يبلغ العجز الكلي

(٩) الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء المصري)، <<http://www.idsc.gov.eg>>.

(١٠) الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <<http://www.capmas.gov.eg>>.

(١١) هاني قدرى دميان، «البيان المالي (وزارة المالية): مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية، ٢٠١٤ - ٢٠١٥»، وزارة المالية (القاهرة) (٢٠١٤).

في نهاية العام المالي الجاري نحو ٢٤٣ مليار جنيه أي نحو ١٢ بالمئة من الناتج المحلي (مقابل ١٣,٧ بالمئة من الناتج في العام السابق).

ي - حجم الدين الحكومي

وصل حجم الدين الحكومي العام إلى ٩, ١ تريليون جنيه أي نحو ٩٣, ٦ بالمئة من الناتج المحلي (مقابل ٩٣, ٨ بالمئة من الناتج المحلي في العام السابق)، فكل ما سبق قد أثر في قدرة الدولة على تقديم الإعانات للعاطلين أو دعم القطاعات الضعيفة في الاقتصاد.

ك - عودة العمالة المهاجرة من البلدان العربية

وذلك لميل البلدان العربية إلى استخدام الأساليب الفنية للإنتاج الأكثر استخداماً لعنصر رأس المال وتوفير عنصر العمل أو إحلال العنصر الوطني في مجالات العمل المختلفة.

ل - الأحداث والصراعات في منطقة الخليج وليبيا

وقد ساهمت هذه الأوضاع في إحداث ضغوط إضافية على سوق العمل وتزايد المعروض من العمالة وزيادة معدلات البطالة. ولا توجد دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة.

م - عدم توافر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة

نتيجة إلى قصور البيانات والمعلومات عنهما، وبالتالي عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة، إذ إن عدم توافر البيانات عن سوق العمل أو العمال يؤدي إلى عدم اهتمام جانب كبير منهم إلى فرص العمل المتاحة بالسوق.

ن - المشكلة السكانية^(١٢)

تنبع المشكلة السكانية في مصر أساساً من عدم التوازن بين عدد السكان الذي بلغ حتى أيار/ مايو ٢٠١٣ حوالي ٨٢, ٣ مليون نسمة^(١٣) وفقاً لآخر تعداد سكاني، وبين الموارد والخدمات، وهو ما يفسر عدم إحساس المصريين بشمار التنمية، رغم تضاعف الموازنة العامة للدولة، ونمو الاقتصاد المصري بمعدل سبعة بالمئة. وقد وصل عدد السكان إلى نحو ٧٦, ٧ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦ مقابل نحو ٦١, ٥ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٩٦ بارتفاع بلغت نسبته ٢٤, ٧ بالمئة في عشرة أعوام. وقد توقع مسح ديمغرافي أخير أن يصل عدد سكان مصر إلى نحو ٦٩, ٩٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ ونحو

(١٢) صابر أحمد عبد الباقي: «المشكلة السكانية والتنمية»، الحوار المتمدن (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، <<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156325>>، والموقع الإلكتروني للدكتور أحمد صابر عبد الباقي، <<http://kenanaonline.com/users/drsaber/>>، والموقع الإلكتروني لأزمة الموارد، نضوب النفط، نضوب المياه، <www.resourcecrisis.com>.

(١٣) الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <<http://www.capmas.gov.eg>>.

١١٨,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ في حال ثبوت معدل الإنجاب الحالي. ومع انخفاض معدل الإنجاب الحالي إلى مستوى ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ فقد يصل عدد السكان إلى نحو ٨٩,٨ مليون نسمة وإلى ١٠٣,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. لا يخفى علينا مما سبق أن هذه الأسباب وأكثر منها ما ساهم في بروز مشكلة البطالة قد ترتب عليها العديد من المشكلات الأخرى.

٣ - المشكلات التي ترتبت على وجود البطالة^(١٤)

ترتبت على وجود البطالة مشكلات عديدة وهي كالآتي:

- وجود جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي فإنها يمكن أن تترجم إلى منتجات (طاقات) مهدرة يخسرها المجتمع.
- إن عنصر العمل يختلف عن بقية عناصر الإنتاج الأخرى في صفته الإنسانية، فالآلات لا يفيدها أن تُترك عاطلة، والأرض لا يفيدها أن تُترك دون استغلال، ولكن العامل يشعر بالإحباط إذا لم يجد دوراً له في عجلة الإنتاج. هذا التأثير النفسي الخطير قد يترتب عليه محاولات كالانتحار التي زادت بشكل غير مسبوق في مصر كما رأينا في الأيام القليلة الماضية.
- إن البطالة هي تبديد للاستثمار في البشر وزيادة فترة التبطل تقصّر عمر الاستثمار البشري المنتج بحسبان سنوات العمر الضائعة.
- بروز ظاهرة الفقر والحاجة، وتراجع في الاهتمام بتعليم الصغار، وانتشار السرقة والجريمة.
- انتشار التفكير في الهجرة إلى الدول الأوروبية.
- يصحب كل هذا شعور بالسخط على المجتمع وعلى الدولة التي تعجز عن إيجاد حلول أو تقدم حلولاً لا يجدون أثرها في الواقع، وهذا السخط كثيراً ما يجد من يستغله لتعبئة هؤلاء الشباب لضرب الأمة ومصالحها ووحدها^(١٥).
- من كل ما سبق يتضح لنا أن للبطالة العديد من الآثار الناتجة منها والتي سنستعرضها في النقاط التالية.

٤ - الآثار المترتبة على وجود مشكلة البطالة

ترتب على مشكلة البطالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية الخطيرة. وسوف نرصد للدراسة الحالية أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

(١٤) التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة... حاضراً ومستقبلاً (القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠١٢)، ص ٤٤.

(١٥) محمد حاج عيسى الجزائري، «مشكلة البطالة وعلاجها»، في طريق الإصلاح: موقع الشيخ محمد حاج عيسى الجزائري (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١ - ٢، <http://islahway.com/index.php?option=com_content&view=article&id=501:2011-01-08-23-21-03&catid=46:2010-02-12-18-49-01&itemid=96>.

أ - الآثار الاقتصادية

- إن للبطالة تأثيراً واضحاً في حجم الدخل وفي توزيعه ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره في توزيع الدخل فيبرز في تغيير مستوى التشغيل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغير مستوى الأجور في الاتجاه نفسه. يُذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١ بالمئة سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل ٥, ٢ بالمئة، أي نحو ١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى ٥, ١ بالمئة، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر ١٧٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو ٩ ملايين فرصة عمل، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الوطن العربي ككل إلى ربع حجمها الحالي، وهو ما سيساهم في زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في البلدان العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة كمصر^(١٦).

- أيضاً هناك آثار غير مباشرة كالتأثير في الاستهلاك والتأثير في الصادرات والواردات.

- ضعف القوى الشرائية تدريجياً بالسوق الداخلي ما يؤدي إلى تأثر عملية العرض والطلب بالسوق.

ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية للبطالة^(١٧) حسابياً كالآتي:

الخسارة الاقتصادية بسبب البطالة = عدد عناصر الإنتاج العاطلة × معدل إنتاجية العنصر الواحد
× معدل سعر الوحدة من الناتج × المدة الزمنية للعنصر المتعطّل.

هذه الخسارة تعكس كل المشكلات التي يعانيها العنصر الإنساني المتبطل عن العمل من الآلام النفسية والمعاناة المستمرة.

ب - الآثار الاجتماعية

للبطالة العديد من التأثيرات النفسية على صحة المجتمع بكل قطاعاته المتنوعة ومن أهم هذه التأثيرات:

- شعور العاطلين من العمل بالفشل وعدم الثقة بالنفس، بالإضافة إلى شعورهم بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالاً وأنشطة إنتاجية.

- البطالة أحد معوقات النمو النفسي السوي للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضج العقلي.

- البطالة تنشر الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.

(١٦) الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية، <<http://www.alolabor.org/final/images/stories/alo/.../first.../mo-gaz-ar.pdf>>.

(١٧) أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠٠٩)، ص ٢٠.

- تفشي العدوانية والإحباط.

- حرمان المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث إن العائلات التي يفقد فيها الزوج وظيفته إذًا يمتد التأثير بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة إذ ينعكس سلباً على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكّون من مكونات المجتمع العام^(١٨).

وقد كشف تقرير أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة في مصر وبحوث الإحصاء حول الحالة الاجتماعية عن أن عدد عقود الزواج خلال عام ٢٠١٠ قد انخفض إلى ٧٢١ ألف عقد مقابل ٨٠١ ألف عام ٢٠١٣، بالرغم من تزايد عدد السكان. وتشير الدراسات كذلك إلى أن متوسط عدد الفتيات والشباب في سن الزواج من ٢٠ - ٣٠ سنة في مصر وهو أكبر من حيث النسبة مقارنة بعدد الشباب في هذا السن في المجتمعات الأوروبية؛ والنتيجة هي ارتفاع متوسط سن الزواج وإدراك الشباب بأنه ليس لديه أمل في الزواج ما أنشأ مأساة أخرى وهي وجود حاجة قائمة لم يتم إشباعها، فكان البحث عن وسائل أخرى للتفريغ والإشباع فكان انتشار (الزواج العرفي) كمخدر وكمخرج ذاتي التكوين (كرد فعل عكسي) لعدم القدرة على الزواج الشرعي وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق^(١٩).

وفي محاولة جادة للعثور على مقترحات للعلاج لمشكلة البطالة المتفاقمة والمتلونة في مصر كان لا بد من قراءة التجارب الناجحة لعلاج هذه المشكلة. وهذا ما سوف نستعرضه في المبحث التالي.

ثانياً: التجربة الماليزية: السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة البطالة

استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجاً رائداً في مواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية. ويكمن النجاح الذي حققته ماليزيا في هذا المضمار في كونها ليست بالدولة الاستعمارية التي استغلت ثروات غيرها في النهوض باقتصادها، كما أنها ليست بالدولة الغنية بالقدر الذي يكفيها للإنفاق العام بالاعتماد على عائدات مواردها الطبيعية كما الحال بالنسبة إلى بعض البلدان العربية البترولية. فماليزيا عانت ولايات الاستعمار البريطاني الذي لم يكتفِ بالسيطرة على موارد البلاد بل غيّر الخريطة الاجتماعية لهذا البلد بطرد المالاي، وهم السكان الأصليين، إلى الجبال وخلق نخبة صينية وهندية لخدمة المصالح البريطانية، ما أوقع ماليزيا المستقلة في معضلة عرقية رأى العديد من الخبراء أن حلها صعب للغاية. وأهم ما شد انتباهنا إلى التجربة الماليزية في القضاء على البطالة، هو أن

(١٨) الحياي، «دراسة بحثية حول البطالة مُقدّمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك»، ص ٢٢ - ٢٣، ومحمد عبد الله البكر، «أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة تحليلية للبطالة وآثارها في المملكة العربية السعودية»، مجلة المال والاقتصاد (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٢٠.

(١٩) الكتاب الإحصائي السنوي (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٤)، <<http://www.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book2014/page/INTERFACE/home.htm>>.

هذا البلد يشترك مع أغلب بلدان العالم الثالث في ميزتين أساسيتين: أولاً، كونه تعرض للاستعمار الذي أثر فيه سلباً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وثانياً، كون مجتمعه يتألف من عرقيات متباينة يبدو امتزاجها معاً واندماجها مع بعضها أمراً مستحيلاً^(٢٠).

وتجربة التنمية في ماليزيا لها بعد تاريخي من خلال تغيير الاستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الاستقلال سنة ١٩٥٨م، فقد كانت الاستراتيجية القديمة إبان فترة الاحتلال تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية التي سيطرت عليها الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة. ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق أي أهداف تنموية للمجتمع الماليزي نظراً إلى ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. وهذه الاستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي في الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.

وخلال السبعينيات من القرن الماضي (المرحلة الأولى لاستراتيجية التنمية) اعتمدت ماليزيا على استراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة وهذا قد ساهم في الآتي:

– خفض معدلات البطالة.

– تحسّن في توزيع الدخل العام و ثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال، وكذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالاي والذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا.

– أصبح لشركات البترول دور هام في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة وتدعيمها حيث كوّن ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية، وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينيات.

وفي ثمانينيات القرن الماضي (المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا)، شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما:

الأول، التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات التي حلت محل الواردات.

الثاني، التركيز على الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

وتمتد المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات وحتى العام ٢٠٠٠، حيث شهدت ثلاث خطط خمسية، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد

(٢٠) ضلوش كمال وكياس عبد الرشيد، «قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة: مداخلة ثنائية»، معهد الربيع العربي (٢٠١٠)، ص ٢، <<http://www.arabsi.org/attachments/article/3184>>.

الماليزي وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار بلدان كتلة «الآسيان» وأخيراً تطوير طبقة رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالايوية^(٢١).

وكان من عوامل نجاح السياسات التنموية في ماليزيا قدرتها على القضاء على مشكلة البطالة، وذلك باتباعها العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الماليزي ومنها:

١ - السياسات الاجتماعية

وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك باتباع استراتيجية مكافحة الفقر حيث لا تخفى علينا العلاقة الوثيقة بين الفقر والبطالة؛ فتقارير البنك الدولي تؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائماً مشكلة بطالة، فقد يكون العامل فقيراً إذا كانت الأجور منخفضة والقدرة الشرائية متدنية. وخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أن تقدم هذه النجاحات لولا وضع أسس من شأنها معالجة كل ما يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وأهمها علاج مشكلتي البطالة والفقر معا ومنها^(٢٢):

أ - برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً

ويقدم هذا البرنامج فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل ولا سيما للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، فقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

(٢١) انظر: عبد الحافظ الصاوي، «قراءة في تجربة التنمية بماليزيا»، الوعي الإسلامي (الكويت)، العدد ٥٣٢ (٣) أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، <http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=2&issue=451>؛ جوزيف ستجلتير، «المعجزة الماليزية»، ترجمة أمين علي، بروجيكت سنديكيت (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، <<http://www.project-syndicate.org/commentary/the-malaysian-miracle/arabic>>؛ فرغلي هارون، «تجارب ناجحة لدور الدولة الاجتماعي في ظل العولمة الاقتصادية»، الموقع الإلكتروني لشبكة الألوكة الثقافية (٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <<http://www.alukah.net/culture/0/55432/>>، وقضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية: دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠٤)، ص ١٥.

(٢٢) سامية خرخاش ومحمد العيد ختيم، «دراسة مقارنة لاستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر»، معهد الربيع العربي (٢٠١١)، <<http://www.arabsi.org/attachments/article/1830/%d8%af-%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%86%d8%a9-%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a%d8%a7%d8%aa.pdf>>.

ب - برنامج أمانة اختيار ماليزيا

وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة مداخيل الأسر الأشد فقراً بتقديم قروض بلا فوائد للفقراء، كما تقدم الحكومة قروضاً بدون فوائد للبرنامج من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

ج - تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات

فقد تمت محاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية بإنشاء برنامج تمويلي يقدم قروضاً بلا فوائد للسكان الأصليين مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءاً من هذه الأموال في شراء الأسهم.

كما أسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية، ودعمت الأدوية التي يستهلكها الفقراء وتلك المنقذة للحياة، وأتاحت الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة.

واهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

٢ - السياسات التمويلية

أما السياسات التمويلية فكانت على الشكل الآتي:

- منح الإعانات المالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠ و ٢٦٠ دولاراً لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة.

- تقديم قروض بلا فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.

- تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

٣ - السياسات الخدمية

تكوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية، وقامت بتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار استراتيجية ٢٠٢٠ التي بدأت في ١٩٨١ في عهد رئيس الوزراء مهاتير محمد.

٤ - السياسات الاقتصادية

- اهتمت ماليزيا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي.
- اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة ١٩٧٠ إلى ١٩٩٣ ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ بالمئة.
- النمو والتحديث والتصنيع (في مقابل الفقر والمرض والجهل) في دول أخرى، وتم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي.
- اتخاذ ماليزيا إجراءات ساعدت على نجاح تجربتها التنموية، فقد رفضت أن تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو ٢ مليون دولار يسمح لها باستخدام ٥ أجناب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة.
- تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة عشر سنوات.
- الاعتماد على القطاع العام والتوجه نحو التصدير، حيث بدأ التركيز في عمليات التصنيع على صناعة المكونات الإلكترونية والتي كانت كثيفة العمالة ما ترتب عليه خفض معدلات البطالة وتحسن توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع الماليزي.

٥ - السياسات التشغيلية

- بتوفير العديد من فرص العمل للشباب، من خلال إقامة المشروعات الكبرى، وجلب الاستثمارات الأجنبية، والتركيز على الزراعة والصناعة.
- تعديل المناهج التعليمية الماليزية، حتى يتم بناء طلاب وعاملين قادرين على مواكبة التقدم.

٦ - الاهتمام بالمناخ السياسي

- بتوفير المناخ السياسي، وذلك بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.
- إن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية.

- توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل (نجاحها في إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح سنة ١٩٩٥) (٢٣).

وفي ضوء الإنجازات التي حققتها التجربة الماليزية في علاج مشكلتي البطالة والفقر كأحد أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة وما تلى ذلك من عدم نمو هذه المشكلات ووصولها للذروة القصوى كما الحال في مصر - بتفشي ظاهرة البطالة (الهامشية) - يمكننا الوقوف على معالم النموذج الماليزي واستخدام برنامج «SPSS» ومقارنة نتائجه بالحالة المصرية وذلك بهدف الاستفادة التامة من التجربة الماليزية واستخلاص الآليات المشابهة.

ثالثاً: معالم ونتائج النموذج المقارن المحدد لتطور مشكلة البطالة في كل من مصر وماليزيا بين ١٩٩١ و ٢٠١٣

في هذا النموذج يتم استخدام البيانات لتوضيح التطور الذي لحق بمعدلات البطالة في كل من مصر وماليزيا وذلك باستخدام برنامج «SPSS» بمقارنة السلاسل الزمنية للمرحلة ١٩٩١ مرحلة الإصلاح الاقتصادي في مصر إلى ٢٠١٣ أي قبل الثورة والعوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة وصولاً إلى البطالة الهامشية في مصر وما أدت إليه من قيام الثورة إلى عام ٢٠١٤ (٢٤).

في هذا الصدد وباستخدام المعادلة التالية (٢٥) التي توضح علاقة كل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي وعدد السكان في كل من مصر وماليزيا، والقدرة على تخفيض معدلات البطالة. وذلك من خلال قياس أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي وعدد السكان ويتم استخدامهم كمؤشرات لتخفيض معدلات البطالة خلال نموذج القياس، وذلك من أجل التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل، طردية أو عكسية، تربط بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي وعدد السكان في كلا البلدين، والتنبؤ بها خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٣).

ولقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي وعدد السكان على دول مختلفة وخلال فترات زمنية مختلفة، نظرياً وكمياً، أن هناك درجة من الاستجابة بين نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي وعدد السكان وخفض معدل البطالة، إلا أن درجة واتجاه التأثير يختلفان من دولة لأخرى عبر الزمن. هذه الدراسات تؤيد الدور الفعال لعدد من المتغيرات المستقلة التي اختارتها الباحثة في تفسير العلاقة بين معدلات البطالة لكلا البلدين من خلال نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي

(٢٣) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالج التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨)، ص ١١ - ٢٩.

(٢٤) راجع الملاحق.

(٢٥) «البيانات: سلسلة زمنية من بيانات البنك الدولي لجميع الدول من فترة ١٩٩١ إلى ٢٠١٣»، البنك الدولي، <<http://www.albankaldawli.org>>.

(كمؤشر على مستوى المعيشة وأثره في خفض معدلات البطالة) إجمالي التكوين الرأسمالي (كمؤشر للتأثير المالي في خفض معدلات البطالة)، وعدد السكان (كمؤشر للتأثير الاجتماعي لزيادة عدد السكان وبالتالي زيادة القوة العاملة وأثره في خفض معدلات البطالة) كمحددات رئيسية في النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

وتم الاعتماد في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد على المعادلة التالية:

أولاً، مصر:

$$U_e = b_1gdpe + b_2gcfe + b_3pe + u_e$$

حيث u_e حجم البطالة في مصر

B_1, B_2, B_3 تمثل معاملات النموذج. وهي معلمات الدالة تعبر عن مقدار التغير الحادث في البطالة كنتيجة لمقدار التغير الحادث في التكوين الرأسمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في مصر (أي المرونات).

$Gdpe$ يمثل نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

$Gcfe$ يمثل إجمالي التكوين الرأسمالي في مصر.

Pe يمثل عدد السكان في مصر.

U_e المتغير العشوائي في مصر.

ويمكن وضع فرضيات (Hypotheses) النموذج كالتالي:

- فرض العدم H_0 : عدم وجود أي علاقة بين التكوين الرأسمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وحجم البطالة في مصر.
- الفرض البديل H_1 : توجد علاقة بينهما.

• تقدير النموذج:

لقد تم تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام برنامج «SPSS» وتتصف بياناته من السلاسل الزمنية ببعض الخصائص منها ثبات التباين والاستقرار.

$$U_e = (-2.408gdpe) + (-.057gcfe) + .534pe$$

$$(5.709) \quad (.064) \quad (7.062)$$

وتشير الأرقام بين الأقواس أسفل المعلمات المقدرة إلى قيم إحصاء t المحسوبة. وكانت قيم كل من معامل التحديد المعدل ($Adjusted R-squared R^2$) وإحصاء ديربن واتسون ($Durbin-Watson$) ($Durbin-Watson$) كالتالي:

$$R^2 = 99\%$$

معامل التحديد المعدل قد قاس القدرة التفسيرية للنموذج وكانت بمقدار ٩٩ بالمئة؛ وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها ذات تأثير مرتفع للغاية في حجم البطالة، وهذا يعني أن بناء النموذج صحيح وتتفق نتائجه مع النظرية الاقتصادية.

$$DW = 1,56$$

ومن اختبار DW نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم لوجود علاقة طويلة المدى بين التكوين الرأسمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في مصر. وتشير نتائج التقدير إلى معنوية معلمات النموذج المقدرة وهو ما يتضح من خلال قيمة (t) مقارنة t المحسوبة بـ t الجدولية، وتشير قيمة معلمات النموذج وإشارتها إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة في النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية. وكذلك فإنه عند مقارنة قيم f الجدولية، وقيم f المحسوبة وجدنا أنها ذات معنوية إحصائية إلا أن التكوين الرأسمالي كان لا يتواءم مع الزيادة المستمرة للسكان وحجم الناتج فكان غير ذات معنوية إحصائية في مصر على عكس الوضع في ماليزيا.

وعند تفسيرنا للنتائج وجدنا الآتي:

أ - أن العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير التفسيري إجمالي التكوين الرأسمالي علاقة عكسية حيث كلما زاد التكوين الرأسمالي بمقدار وحدة واحدة كلما انخفضت البطالة في مصر بمقدار ٠.٥٧.

ب - أن العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير التفسيري نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية أي كلما زاد نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت البطالة ٢, ٤٠٨.

ج - أن العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير التفسيري عدد السكان علاقة طردية حيث إنه كلما زاد عدد السكان زادت المعروض من العمل وبالتالي زادت البطالة بمقدار ٥٣.

ثانياً، ماليزيا:

$$U_m = b_1gdp_m + b_2gcf_m + b_3p_m + u_{im}$$

١ - حيث u_m حجم البطالة في ماليزيا.

٢ - B_1, B_2, B_3 تمثل معلمات النموذج. وهي معلمات الدالة تعبر عن مقدار التغير الحادث في البطالة كنتيجة لمقدار التغير الحادث في التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في ماليزيا (أي المرونات).

٣ - Gdp_m يمثل نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

٤ - Gcfm يمثل إجمالي التكوين الرأسمالي في ماليزيا.

٥ - Pm يمثل عدد السكان في ماليزيا.

٦ - Uie المتغير العشوائي في مصر.

٧ - ويمكن وضع فرضيات (Hypotheses) النموذج كالتالي:

- فرض العدم H_0 : عدم وجود أي علاقة بين التكوين الرأسمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وحجم البطالة في ماليزيا.

- الفرض البديل H_1 : توجد علاقة بينهما.

• تقدير النموذج

لقد تم تقدير النموذج باستخدام نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام برنامج «SPSS» وتصف بياناته من السلاسل الزمنية ببعض الخصائص منها ثبات التباين والاستقرار.

$$Um = (-.383gdp) + (-.025gcfm) + .430pm$$

$$(4.454) (3.209) (3.409)$$

وتشير الأرقام بين الأقواس أسفل المعلمات المقدرة إلى قيم إحصاء t المحسوبة. وكانت قيم كل من معامل التحديد المعدل R^2 (Adjusted R-squared) وإحصاء ديربن واتسون (Durbin-Watson stat) كالتالي:

$$R^2 = 98\%$$

معامل التحديد المعدل قد قاس القدرة التفسيرية m للنموذج وكانت بمقدار ٩٨ بالمئة وهذا يعني أنّ المتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها ذات تأثير مرتفع للغاية في حجم البطالة وهذا يعني أن بناء النموذج صحيح وتتفق نتائجه مع النظرية الاقتصادية.

$$DW = .797$$

ومن اختبار DW نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم لوجود علاقة طويلة المدى بين إجمالي التكوين الرأسمالي ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في ماليزيا. وتشير نتائج التقدير إلى معنوية معلمات النموذج المقدرة وهو ما يتضح من خلال قيمة t مقارنة t المحسوبة بـ t الجدولية، وتشير قيمة معلمات النموذج وإشارتها إلى أن بعض المتغيرات المستخدمة في النموذج قد أخذت الاتجاه المتوقع لها بناء على النظرية الاقتصادية. وكذلك فإن عند مقارنة قيم f الجدولية، وقيم f المحسوبة وجدنا أنها جميعها ذات معنوية إحصائية.

وعند تفسيرنا للنتائج وجدنا الآتي:

أ - أن العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير التفسيري إجمالي التكوين الرأسمالي علاقة عكسية حيث كلما زاد التكوين الرأسمالي بمقدار وحدة واحدة كلما انخفضت البطالة في ماليزيا بمقدار ٠,٢٥.

ب - أن العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير التفسيري نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية أي كلما زاد نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت البطالة ٣٨٣.

ج - أن العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير التفسيري عدد السكان علاقة طردية حيث كلما زاد عدد السكان زادت المعروض من العمل وبالتالي زادت البطالة بمقدار ٤٣٠.

• تقييم نتائج نموذجي مصر وماليزيا

عند تقييمنا لنموذجي مصر وماليزيا نصل إلى الآتي:

(١) أن إجمالي التكوين الرأسمالي في مصر قد لا يتناسب مع الزيادة السكانية المضطردة وعدد العمال المتزايد وبالتالي هو أيضاً لا يتناسب مع نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي. عكس ما حدث في ماليزيا التي يتناسب عدد سكانها والذي هو أقل من نصف عدد سكان مصر ومع ذلك تزايد نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي إلى الضعف تقريباً. وبالتالي يعد ذلك سبباً مباشراً في ارتفاع معدلات البطالة المضطردة في مصر.

(٢) أن التجربة الماليزية وما حققته من نجاحات كان وليداً لأهداف محددة في ضوء الإمكانيات المتاحة وفي إطار استراتيجية واضحة محددة المعالم، في إطار من العمل الدؤوب الذي خفض معدلات البطالة لأقل معدلاتها ٥,٣ بالمئة عام ٢٠١٣ في وقت تزايدت فيه معدلات البطالة في مصر لأعداد غير مسبوقة جعلت البطالة تأخذ أشكالاً غير معهودة ليست في العالم إنما في مصر وحدها، حيث إن مفهوم البطالة (الهامشية) لم تصل إليه ماليزيا؛ وهذا لأنها وفق استراتيجيات واضحة وأهداف محددة حددت من كل المشكلات الاجتماعية (كالفقر والبطالة) والاقتصادية (كالبطالة، والتمويل) لتكون بحق من أهم الدول ذات التجارب الناجحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ورابعاً سوف يتم رصد أهم الدروس والأفكار المستخلصة من التجربة الماليزية لحل مشكلة البطالة (الهامشية) في مصر.

رابعاً: الدروس والأفكار المستخلصة من التجربة الماليزية في مشكلات البلدين

لحل مشكلة القطاع الرسمي (الهامشي) في مصر

في ما يلي أهم الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا التنموية:

١ - السياسات السكانية

تم ذلك بالقضاء على مشكلة الانفجار السكاني الذي يتلعب كل جهود التنمية، حيث نجد أن عدد السكان في ماليزيا لا يتجاوز ثلث سكان الدولة المصرية، ومع ذلك نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز الضعف، كما أن إجمالي التكوين الرأسمالي لديهم يتجاوز الضعف أيضاً^(٢٦).

٢ - السياسات الاقتصادية

أ - بتشجيع المشروعات الصغيرة الصناعية والزراعية والخدمية ودعمها من قبل الدولة لتشجيع الشباب على الإقبال على هذه المجالات الجديدة كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها مشكلة البطالة^(٢٧) وتشجيع العمل الحر لتغيير الفكر الذي كان سائداً وهو أن الحكومة هي المسؤولة عن تشغيل الخريجين.

ب - تشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة المصانع والمشروعات، وهو ما يزيد فرص العمل. وتشير الدراسات إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في شركات النسيج والإلكترونيات حيث ساهمت استثمارات الشركات المتعددة الجنسية، فبلغت ٤٠ بالمئة و ٤٨ بالمئة من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠.

ج - كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، حيث إن العرض الوافر من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يمثل عاملاً مساعداً وهاماً لنمو الاقتصاد.

د - زيادة معدلات الادخار والاستثمار، بحيث يكون الاهتمام الأكبر للسياسات الاقتصادية في الأجل القصير هو تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وزيادة الإنفاق الاستثماري في حالات البنية الأساسية وصيانتها من الطرق والكباري ومطارات وموانئ ونظم مواصلات واتصالات ومياه نقية وصرف صحي وهي متطلبات لعملية النمو وجذب الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا المتقدمة.

هـ - العمل على تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي والعربي المباشر من خلال صياغة السياسات التي تحقق المزايا التنافسية وتعمل على جعل مصر جاذبة للاستثمار وليست طاردة له.

و - التقدم التكنولوجي الذي يعمل على تحسين السلع بأنواعها الاستهلاكية والاستثمارية وعلى رفع كفاءة المدخلات، ويرتبط ذلك بالإنفاق على البحوث والتطوير.

(٢٦) لمزيد من التفصيل راجع البيانات بالملاحق.

(٢٧) «المشروعات الصغيرة في مصر: المشاكل ومقترحات الحل»، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء المصري) (٢٠٠٢)، <<http://www.idsc.gov.eg>>، و«سياسات تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، منتدى البدائل العربي، <http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=410>.

٣ - السياسات التشغيلية

أ - بتحسين مستوى الإنتاجية للعمالة بما يسمح برفع معدلات نمو الناتج القومي، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية والاهتمام بتحسين النظام التعليمي مما يوفر العمالة الماهرة المدربة، والاهتمام بالعمالة في ماليزيا لم يكن كميّاً بقدر الاهتمام به كميّاً بما يساعد العاملين على زيادة القدرة والمهارات التي تتكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة^(٢٨).

ب - دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر^(٢٩) لتوضيح ذلك:

(١) تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في منظومة الاقتصاد القومي، ويؤكد أهمية الدور الذي تؤديه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الاقتصادات القومية ما حدث في ماليزيا، حيث بلغ حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٩٩,٢ بالمئة من مجموع مؤسسات الأعمال في ماليزيا في عام ٢٠٠٧ والتي توفر فرص تشغيل ٥٦ بالمئة من مجموع قوة العمل. ويعتبر هذا تطوراً بالنسبة لعام ٢٠٠٠ حيث كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ٨٩,٣ بالمئة، وذلك نظراً إلى جهود الحكومة الماليزية لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنمية قطاع تنافسي ومنتج ومرن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة.

وقد تم ذلك من خلال العديد من الحوافز كالاتي:

- إنشاء مجلس وطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي الهيئة العليا لصنع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن مهامه:

- تصميم وتوجيه واستراتيجيات شاملة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة للاقتصاد الماليزي.

- الإشراف الفعّال على كل مبادرة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتطبيق الفعّال للسياسات، ومراجعة أدوار ومسؤوليات الأعضاء من الوزارات والمكاتب التجارية.

- تنسيق التعاون والاتصال وتوجيه كل الأطراف المعنية لضمان التطبيق الفعال للسياسات وخطط العمل الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي مؤسسة متخصصة لتحفيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير مرافق البنية التحتية (صرف صحي، كهرباء... إلخ).

(٢٨) Gordon P. Means, *Malaysian Politics: The Second Generation*, South-East Asian Social Science Mono-graphs (New York: Oxford University Press, 1991), pp. 7-9.

(٢٩) Mohamed Aslam and Asan Ali Golam Hassan, «Development Planning and Regional Imbalances in Malaysia», Site Seerx, FEA Working Paper No. 2003-5 (June 2003), <<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?sessionid=4862bd632eb85921d2f6ee083a6ad20a?doi=10.1.1.194.6239&rep=rep1&type=pdf>>.

- تقديم الدعم المالي والخدمات الاستشارية للإنتاجية والجودة.
 - تسهيل الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة وبرامج الدعم الأخرى.
 - تقديم حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.
 - منح داعمة سواء من دول أو منظمات أو محلياً.
 - قروض ائتمان ومشاركة في الأسهم، بنية تحتية وخدمات داعمة^(٣٠).
 - تطوير التقنيات المستخدمة وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - البحث التكنولوجي والتطوير.
- (٢) البنوك وهي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما أنها تسهم في ٨٩ بالمئة من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لبيانات ٢٠٠٩. ولكن هناك مؤسسات أخرى تسهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا مثل المؤسسات المالية التنموية وهي مؤسسات تمويلية متخصصة تنشئها وتمولها الحكومة الماليزية وتهدف إلى تعجيل نمو القطاعات الاستراتيجية التي تحددها الحكومة، وشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل والتأجير.
- (٣) مؤسسة ضمان الائتمان التي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي لا تمتلك ضمانات أو سجل متابعة للحصول على تسهيلات ائتمانية من المؤسسات المالية.
- (٤) المكتب الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى توفير تقارير عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجميع المعلومات الأساسية عن أداء الشركة وتاريخ مدفوعاتها.
- (٥) البنك الزراعي وهو يعمل كأى بنك آخر ولكنه يركز على تمويل وتقديم خدمات بنكية للمشروعات الزراعية والقطاعات المرتبطة بها^(٣١).
- (٦) تأكيد ضرورة وأهمية تفعيل وتعظيم دور القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في إقامة البنية الأساسية لهذه الصناعات وتقديم التمويل اللازم لها وعلى المساهمة في تحفيز الأنشطة المهنية المدعومة مثل التدريب ومراقبة الجودة. فتهدف عملية تمويل المشروعات الصغيرة إلى رفع كفاءة القطاع الإنتاجي أو الخدمي بشكل عام وخاصة في المجال التكنولوجي وتقوية قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة وعلى البقاء والنمو وزيادة حركة الاستثمار في المجالات المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة والمعاونة في حل مشكلة البطالة ودعم خطط التنمية الاقتصادية؛

(٣٠) عبد العظيم، «التجارب الدولية: تجربة ماليزيا»، ص ١٣.

(٣١) «SMEs Experience in Malaysia», Egyptian Banking Institute (Cairo), Second Series (2011).

٤ - السياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي من خلال الأدوات التأثير في عرض النقود أو السيطرة على حجم الائتمان الممنوح وإدارته نجده ممكناً من خلال خفض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان وهي من العناصر المؤثرة في تكلفة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي فرص العمل.

٥ - السياسة المالية

تستخدم الحكومة الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري في زيادة الطلب الكلي بحيث يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الناتج وتوفير فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة.

٦ - السياسة الزراعية

غالباً ما يعتمد قطاع الزراعة على المناخ والأسعار الدولية والطلب على المنتجات والدعم والقدرة على الوصول للأسواق. وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية في حاجة إلى التنمية الصناعية فهي أيضاً في حاجة إلى التنمية الزراعية. يمثل قطاع الزراعة المصدر الرئيسي لفرص العمل وتصبح المهمة الأساسية للسياسة هي إيجاد التوازن بين الاعتماد على مؤسسات التمويل المملوكة للقطاع الخاص لتوفير الدعم المادي اللازم لهذه المشروعات بحيث تنخفض المساهمة الحكومية؛ مع ضرورة فهم أبعاد مشكلة كم مشكلة بناء سد النهضة وتبعات ذلك في خفض المتاح من المياه لإقامة الزراعات، وخاصة الجديدة منها في المناطق المستصلحة حديثاً وما يتطلبه ذلك من وجود نظام ري يتلاءم مع تلك الدعوات للتوسع في قطاع الزراعة.

خاتمة

من أهم أهداف هذه الدراسة هو اختبار وجود العلاقة السالبة بين البطالة ونمو نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان والتكوين الرأسمالي. حيث تهدف مصر إلى محاولة القضاء على الخلل الهيكلي في الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وعلاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة.

كما هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى استعراض مفاهيم البطالة وتطور أعداد البطالة وأهم أسباب حدوث البطالة في مصر والاستراتيجية المقترحة لمواجهتها.

ويتضمن مقترح الاستراتيجية أربعة أركان هي: العمل على زيادة الإنتاجية؛ والتوسع في الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ والتوسع في الزراعة؛ والدعم المؤسسي والتوسع في الخدمات. وقد تم تدعيم هذه الدراسة بتجارب الدول السابقة (كماليزيا). وفي هذا الصدد جرت محاولة لمعرفة أثر هذه

الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها ماليزيا في مشكلة البطالة من خلال استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على فهم هذه المشكلة لتحديد الأساليب المتهجة للحد منها.

واتضح من هذه الدراسة أن الإصلاحات التي تبنتها مصر لم يكن لها أثر في النموذج المقترح، لكن هذا لا يعني، أنها لا تؤثر فيه وإنما وجود بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى كان لها تأثير معنوي أكثر، واتضح ذلك في أن محددات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩١ إلى ٢٠١٣) هي التكوين الاستثماري، ونصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان وتأثيره كان مختلفاً بين مصر وماليزيا؛ حيث إن ماليزيا من واقع بيانات البنك الدولي حددت أن عدد سكان ماليزيا يعادل ثلث سكان مصر اليوم، وكذلك كان التكوين الاستثماري يعادل الضعف، ناهيك بنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي. وهذا يعني ضرورة أن ما يحصل عليه الفرد العامل في ماليزيا يعادل ستة أضعاف ما يحصل عليه الفرد العامل في مصر. وكذلك من التكوين الرأسمالي، وذلك ما يعني ضرورة خفض معدلات الزيادة السكانية، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي بما يتناسب مع الحاجة لزيادة نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي حتى تتمكن من خفض معدلات البطالة لمعدلات آمنة تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

ومن أهم التوصيات المقترحة:

- ١ - توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم في خلق فرص العمل، مع تخليق تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف، تمكين عموم الناس، وخاصة الفقراء، من الأصول الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري.
- ٢ - الارتقاء بنوعية رأس المال البشري من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفي الرعاية الصحية مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل.
- ٣ - تعزيز إمكانية التشغيل والارتقاء بنوعية العمل كعنصر أساسي لتنظيم الاستفادة من المورد الديمغرافي والحد من مشاكل الفقر □

ملاحق

الجدول الرقم (١) مقارنة مصر وماليزيا

معدلات البطالة	معدلات البطالة	تعداد السكان في	تعداد السكان في	إجمالي تكوين رأس المال	إجمالي تكوين رأس المال	نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج	نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج	السنوات
البطالة لمصر	لماليزيا	مصر والمليزيين	ماليزيا والمليزيين	في مصر بالنسبة المئوية	في ماليزيا بالنسبة المئوية	المحلي لمصر بالآلاف دولار	المحلي لماليزيا بالآلاف دولار	
-- --	-- --	٥٦,٣٣٦,٦١٤	١٨,٦١١,٠٩٧	٢٩	٣٢	٨,٤٩٣	١٣,٤٢٤	١٩٩٠
٩,٦	٣,٣	٥٧,٣٨٧,٥٨٩	١٨,٧٠٩,٩٦٣	٢١	٣٨	٨,٩٠٠	١٤,٢٦٩	١٩٩١
٩,٠٠	٣,٧	٥٨,٣٧٠,٧١٢	١٩,٢٠٥,١١٢	١٩	٣٥	٨,٩٥٣	١٥,٠٩٨	١٩٩٢
١٠,٩	٤,١	٥٩,٣٠٧,٧٧٨	١٩,٧٠١,٤١٠	٢٠	٣٩	٨,٠٧٤	١٥,٩١٩	١٩٩٣
١١,٠٠	٣,٨	٦٠,٣٣١,٨٦٤	٢٠,٢٠٦,٥٤٦	٢١	٤١	٨,٨٤٩	١٦,٩١٣	١٩٩٤
١١,٣	٣,١	٦١,١٦٨,٣٩٧	٢٠,٧٢٥,٣٧٤	٢٠	٤٤	٩,٢٣٩	١٨,٤٧٣	١٩٩٥
٩,٠٠	٢,٥	٦٢,١٢٣,٥٩٢	٢١,٢٥٩,٨٣١	١٨	٤١	٩,٥٣٩	١٨,٤٩٦	١٩٩٦
٨,٤	٢,٤	٦٣,٠٩٤,٠٦٩	٢١,٨٠٥,٨٣٥	١٨	٤٣	٩,٩٧٩	١٩,٤٥٧	١٩٩٧
٨,٢	٣,٢	٦٤,٠٨٤,٤٤٣	٢٢,٣٥٥,٠٥٧	٢٢	٢٧	١٠,٥٧٣	١٧,٩٦٠	١٩٩٨
٨,١	٣,٤	٦٥,٠٩٧,٧٧٧	٢٢,٨٩٦,٠٤٨	٢٢	٢٢	١٠,٥٧٥	١٨,٥٤٩	١٩٩٩
٩,٠٠	٣,٠٠	٦٦,١٣٦,٥٩٠	٢٣,٤٢٠,٧٥١	٢٠	٢٧	١٠,٩١٥	١٩,٢٥٣	٢٠٠٠
٩,٤	٣,٥	٦٧,٢٠٤,١٨٩	٢٣,٩٢٥,٧٤٢	١٨	٢٤	١١,١٠٧	١٩,١٧١	٢٠٠١
١٠,٢	٣,٥	٦٨,٣٠٢,٩١٤	٢٤,٤١٣,٧٩٥	١٨	٢٥	١١,٢٦٢	١٩,٨١١	٢٠٠٢
١٠,٤	٣,٦	٦٩,٤٣٢,٤٧٧	٢٤,٨٩٠,٦٥٤	١٧	٢٣	١١,٠٥٤	٢٠,٢٦٣	٢٠٠٣
١٠,٧	٣,٥	٧٠,٥٩١,٢٨٨	٢٥,٣٦٥,٠٨٩	١٧	٢٣	١٠,٩٨٣	٢١,٤٠٠	٢٠٠٤

تتبع

تابع

١١,٢	٣,٥	٧١,٧٧٧,٦٧٨	٢٥,٨٤٣,٤٦٦	١٨	٢٢	١٠,٩٧٢	٢٢,٣٩٤	٢٠٠٥
١٠,٦	٣,٣	٧٢,٩٩٠,٧٥٤	٢٦,٣٢٧,٠٩٨	١٩	٢٣	١١,٧٠٩	٢٣,١١٨	٢٠٠٦
٨,٩	٣,٢	٧٤,٢٢٩,٥٧٧	٢٦,٨١٣,٨١٩	٢١	٢٣	١١,٩٧٥	٢٣,٩٢٢	٢٠٠٧
٨,٧	٣,٣	٧٥,٤٩١,٩٢٢	٢٧,٣٠٢,٣٤٨	٢٢	٢١	١٢,٥٠٢	٢٣,٨٢٦	٢٠٠٨
٩,٤	٣,٧	٧٦,٧٧٥,٠٢٣	٢٧,٧٩٠,٣٢٤	١٩	١٨	١٢,٧٥٧	٢٣,٩٢٠	٢٠٠٩
٩,٠٠	٣,٤	٧٨,٠٧٥,٧٠٥	٢٨,٢٧٥,٨٣٥	١٩	٢٣	١٣,٠٧٩	٢٣,٧٧٨	٢٠١٠
١٢,٠٠	٣,١	٧٩,٣٩٢,٤٦٦	٢٨,٧٥٨,٩٦٨	١٧	٢٣	١٣,٠٥٧	٢٤,٢٢٦	٢٠١١
١١,٩	٣,١	٨٠,٧٢١,٨٧٤	٢٩,٢٣٩,٩٢٧	١٦	٢١	١٣,٠٥١	٢٤,٨٥٧	٢٠١٢
--	--	٨٢,٠٥٦,٣٧٨	٢٩,٧١٦,٩٦٥	١٤	٢٦			٢٠١٣

<<http://www.albankaldawli.org>>

المصدر: بيانات البنك الدولي، سلسلة زمنية من ١٩٩٠ - ٢٠١٣.

الجدول الخاص بتقييم النموذج المصري من واقع مخرجات برنامج SPSS

Model Summary ^{a,d}										
Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.997 ^a	.994	.993	.857608	.994	976.588	3	19	.000	1.565

- Predictors: gdp, gcfe, pe
- For regression through the origin (the no. - intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.
- Dependent Variable: ue
- Linear Regression through the Origin

Coefficients ^{a,b}													
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	
1	gcfe	-.057-	.066	-.110-	-.864-	.399	-.194-	.081	.983	-.194-	-.016-	.021	47.875
	pe	.543	.077	3.757	7.062	.000	.382	.705	.991	.851	.130	.001	834.500
	gdpe	-2.408-	.422	-2.660-	-5.709-	.000	-3.291-	-1.525-	.985	-.795-	-.105-	.002	640.089

a. Dependent Variable: ue

b. Linear Regression through the Origin

الجدول الخاص بتقييم النموذج الماليزي من واقع مخرجات برنامج SPSS

Model Summary ^{c,d}									
Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	
1	.993 ^a	.987	.984	.418011	.987	464.290	3	19	.797

a. Predictors: (Constant), pm, gcfe, gdpm

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: um

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients ^{a,b}													
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	
1	gdp	-.383-.025.430	.112.008.097	-2.342-.2263.116	-3.409-3.2094.454	.003.005.000	-619-.009.228	-148-.042.632	.979.947.984	-.616-.593.715	-.091-.085.119	.001.143.001	666.6796.993690.845

a. Dependent Variable: um

b. Linear Regression through the Origin